ميزانية الاردن لعام ١٩٨٠

ميزانية فقر واعتماد على المساعدات الخارجية

نشرت « الجماهير » ، صحيفة الحزب الشيوعي الاردني المركزية ، مقالا حللت فيه ميزانية الاردن لعام ١٩٨٠ ، التي كانت قدمتها الحكومة الاردنية الجديدة برئاسة الشريف عبد الحميد شرف .

١ — التضخم سمة بارزة للموازنة

تعكس في الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٨٠ السمة الدائمة للموازنة في الاردن وهي سمة التصاعد المستمر في التضخم . ويتضح ذلك من حقيقة ان موازنة عام١٩٧٩ بلغت ٥١٣ مليون دينار بينما ارتفعت موازنة عام ١٩٨٠ لتبلغ ٥٢٩ مليون دينار اي ان الانفاق الحكومي سيزداد في عام ١٩٨٠ عنه في العام الماضي بمقدار ١٦ مليون دينار .

٢ — تنامي حصة الموازنة بالنسبة للانتاج الاجمالي المحلي مظهر لضعف قدرة الاقتصاد الانتاجية

يقول وزير المالية ان الانتاج الاجمالي المحلي لعام ١٩٧٩ سيبلغ حوالي ٦٣٠ مليون دينار . وهذا يعني ان الموازنة (٥١٣ مليون دينار لعام ١٩٧٩) تعادل ٨١٪ من الانتاج الاجمالي المحلي . وهذه نسبة عالية لا مثيل لها في اي بلد من بلدان العالم الثالث ، وهي في الوقت نفسه مؤشر واضح على هزال القدرة الانتاجية للاقتصاد .. وينبغي الاشارة الى انه نتيجة لتزايد الانفاق الحكومي فان هذه النسبة (اي نسبة الموازنة الى الانتاج الاجمالي المحلي) كانت تتزايد سنة بعد اخرى . اذ بينما كانت في عام ١٩٧٤ (حينما كانت الموازنة ١٤٧ مليون دينار) تعادل ٥٩٪ ارتفعت هذه النسبة في اعوام ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ لتبلغ ٦٧٪ ثم قفزت عام ٧٩ الى ٨١٪ وواضح ان هذا الاتجاه سيستمر في التصاعد عام ١٩٨٠ .

٣ — تزايد الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية

وفقا لارقام موازنة عام ١٩٨٠ فان نسبة حصة المساعدات والقروض الاجنبية ٥٤٪ من مجموع الانفاق الحكومي ، وفي الحقيقة فان هذه النسبة هي اعلى من هذا الرقم اذا حسبت كل الانفاقات المرتبطة بالدفاع ، بينما ستغطي الواردات المحلية ٤٦٪ من الانفاق وهي النسبة نفسها في موازنة عام ١٩٧٧ .

ان ما يسمى بالخطة الخمسية تعتبر ان الزيادة في نسبة تغطية الواردات المحلية للنفقات الجارية هي مقياس لتزايد الاعتماد على الذات الا ان ارقام موازنة ١٩٨٠ تسير باتجاه معاكس ، فالواردات المحلية في عام ١٩٨٠ ستغطي ما نسبته ٦٢٪ من النفقات الجارية بينما كانت تغطي عام ١٩٧٩ ٦٩٪ منها كما ان هذه النسبة (٦٢) هي اقل منها في عام ١٩٧٧ عندما كانت ٧٢٪ واقل منها في عام ١٩٧٨ حيث كانت ٧٧٪ !! وهذا يدل ان واقع النهج الحكومي الاقتصادي والمالي باتجاه متزايد للاعتماد على المساعدات والقروض الاجنبية . الامر الذي يجعل تبعية الاردن الاقتصادية وبالتالي تبعيته السياسية للجهات الامبريالية والرجعية في تزايد مستمر . وصحيح ان الارقام المطلقة للواردات المحلية في تزايد ولكن ستوى ان هذه الزيادة هي في الواقع ليست ناجمة عن نهوض الانتاج وازدهار في الاقتصاد الوطني ، وانما من المزيد في ارهاق الجماهير الشعبية وفرض الضرائب عليها ، والغاء الدعم المالي عن المواد الضرورية لمعيشتها .

٤ — ارهاق الجماهير الشعبية بالضرائب ورفع الاسعار وتدهور اوضاعها المعيشية

معروف ان الواردات المحلية تاتي من الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل وهي موردها الرئيسي) وغير المباشرة (الجمارك والمكوس الخ ..) . ان الضرائب غير المباشرة في تصاعد مستمر :

كانت ٣١ مليون دينار عام ١٩٧٥ .
وبلغت ٧٩ مليون دينار عام ١٩٧٨ .
ثم بلغت ٨٥ مليون دينار عام ١٩٧٩ .
ويقدر لها ٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ .

وهذه الزيادة لا تعكس زيادة المنتجات المحلية الخاضعة لرسوم المكوس او زيادة حجم المستوردات الخاضعة لرسوم الجمارك . انها تعكس في الواقع زيادة اسعار هذه المستوردات والمنتجات وبالتالي زيادة في الرسوم المحصلة منها . ولهذا فالعبء الضرائبي غير المباشر ازداد على المواطن :

من ١٥ دينارا سنة ١٩٧٥ بالنسبة للفرد الى ٤٥ دينارا سنة ١٩٧٨ بالنسبة للفرد .

اي بزيادة مقدارها ثلاثة اضعاف . بينما لم يرتفع مستوى الدخل السنوي للفرد في المدة نفسها الى اكثر من ١٨٠٪ اي الى اقل من الضعف . وهذا يفسر التدهور المستمر والمتفاقم في اوضاع الجماهير المعيشية كما يفسر بالتالي الركود التجاري الحاصل في السوق لتناقص الطلب بسبب ضعف القوة الشرائية امام اسعار السلع المتزايدة .

ومن جهة اخرى فقد زادت ضريبة الدخل :

من ٩ ملايين دينار سنة ١٩٧٥ الى ١٩٫٥ مليون دينار سنة ١٩٧٨ ، الى ٢٣ مليون دينار سنة ١٩٧٩ ، الى ٢٧ مليون دينار ، حسب تقديرات موازنة ١٩٨٠ ، اي انها ستبلغ عام ١٩٨٠ ثلاثة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ . وقد يبدو الامر ايجابيا لاول وهلة ولكن هذه الضريبة المباشرة ، التي هي ضريبة الدخل ، تجبى في معظمها حسب القانون المعمول به حاليا من جماهير الموظفين المدنيين والعسكريين ومن الشغيلة والكسبة واصحاب المهن بصورة رئيسية لان دخولهم واضحة للعيان لا يمكن اخفاؤها . في حين يجد كبار الراسماليين والبيروقراطيين والطفيليين وكبار المستوردين الف طريقة لاخفاء مداخيلهم الحقيقية وبالتالي التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم .

كما ان اعفاءات الدخل ، التي اقرت عام ١٩٧٥ على دخول المكلفين من ذوي الدخل المحدود ، هي اعفاءات تافهة بعد ان زادت تكاليف المعيشة بنسب عالية . فقد بلغت رقما يتراوح ما بين ٢٠٠ دينار للاعزب الى ٥٥٠ دينارا للمتزوج الذي عنده اربعة اولاد . ثم تقف الاعفاءات عن باقي افراد العائلة مهما بلغ عددهم . اما بالنسبة لذوي الدخل المحدود نهائيا من ضريبة الدخل بهدف تخفيف اعباء حياتهم المعيشية . وفي الوقت نفسه الغاء الاعفاءات الكثيرة على الشركات والمؤسسات الاجنبية او الشركات المحلية ذات الصفة الاحتكارية التي تعود عليها بارباح طائلة ، في حين تملت من دفع الضريبة المستحقة عليها حتى بموجب القانون المعمول به حاليا . كما ينبغي ان يتضمن التعديل المطلوب فرض ضريبة تصاعدية على هذه الشركات والمؤسسات وعلى مصادر الدخل المتعددة للمكلف الواحد.

٥ — الغاء الدعم للمواد الاساسية

كانت الحكومة قد تعهدت امام مجلسها الاستشاري بعدم الغاء الدعم المالي للمواد التموينية الاساسية والمحروقات وفي عدادها الخبز والطحين واللحوم بعد ان كان حتى مجلسها الاستشاري قد رفض باكثريته توصية اللجنة المالية والادارية بالتخفيض التدريجي في مخصصات دعم اسعار المواد التموينية والمحروقات غير ان الحكومة عادت ونكثت بوعدها ورفعت اسعار المواد المذكورة آنفا مما رفع اسعار جميع هذه المواد مرة واحدة بنسب تتراوح ما بين ٢٥ — ٢٠٪ الامر الذي نجم عنه احتجاج وتقمة اوسع الجماهير الشعبية .

ان اعادة دعم المواد التموينية وكذلك المحروقات مسالة حيوية ولا تحتاج الى نقاش الجماهير منذ سنوات. والناجمة عن تدني مداخيلها وارتفاع الاسعار ، وخصوصا كذلك في مثل ظروف هذا الفصل الشديد البرودة ، والمسالة لا تنحصر فيما اسمته اللجنة المالية والادارية لما يسمى بالمجلس الاستشاري ووافق عليه المجلس المذكور « بعد يد العون المباشر للعائلات المحرومة والمستوردة وتوزيع المواد التموينية عليهم مجانا » ذلك للاعفاءات عن باقي افراد العائلة مهما بلغ عددهم . اما بالنسبة للاعفاءات المقررة لرب العائلة عن تعليم ابنائه في المعاهد والجامعات فهي ٤٠٠ دينار فقط عن كل ابن يدرس في اي بلد في العالم .

ولهذا فلا بد من تعديل قانون ضريبة الدخل المعمول به حاليا بصورة جذرية بحيث يتضمن التعديل اعفاء رواتب واجور جماهير الموظفين المدنيين والعسكريين والشغيلة والكادحين من

ان المسالة تتعلق بالجماهير الشعبية الواسعة .. بالغالبية الساحقة من الشعب التي تعاني الامرين طوال سنوات طويلة من استهتار الحكومات المتعاقبة وطغيانها وعدم اهتمامها بشؤون الناس . وانه لمن قبيل التمادي في الاستهتار ، بل لمن المخزي ان يقرم ما يسمى بالمجلس الاستشاري ازمة المعاناة الشديدة التي تكابدها الجماهير الشعبية الواسعة في كل جانب من جوانب حياتها بحيث يصورونها على انها قضية محدودة تتعلق بعدد من « العائلات المحرومة والمستورة » .. ان الغالبية الساحقة من الشعب — يا سادة — هم في الواقع « عائلات محرومة ومستورة » او سوف لن « يشعر هؤلاء بمعاني التعاطف » الا على انه استخفاف بعقولهم ما دامت السلطة تستغفلهم بهذه التعابير المضللة والمذلة للنفاذ من ثم لالقاء الدعم على المواد الضرورية والاولية لحياتهم والاصرار على ملء حياتهم بالتعاسة والشقاء والعوز والفقر .

وباختصار ، فان موازنة هذا العام ، هي تكريس واستمرار لنهج السلطة اياه ، الذي يشدد من ارتباط الاردن بالامبريالية وبالدول الرجعية العربية التي تقدم للموازنة العون والمساعدة ، كما تكرس نهج التنكر لقضايا الجماهير المعاشية ، بل وارهاق هذه الجماهير بالمزيد من الضرائب والغلاء ، والابتعاد اكثر واكثر عن الاكتفاء الذاتي .

وليس من خلاص من هذا النهج ، الا في النضال من اجل حكم وطني متحرر ، يضع البلاد بالفعل على طريق الخلاص سياسيا واقتصاديا وعسكريا من براثن الامبريالية ، ويدفع بالاردن في طريق التطور الوطني المستقل الذي يخدم مصالح اوسع الجماهير الشعبية في البلاد ! .

عن الاتحاد

البنتاغون أكبر زبون لاحتكارات السلاح

كشف بحث قدمه الدبلوماسي والعالم السياسي الامريكي "جورج كيان" العلاقة التبادلية بين تصعيد حدة التوتر والعسكرة وارباح الشركات الاحتكارية الامريكية . وبثبت البحث ان هناك ١٢ شركة امريكية تبلغ محصل ارباحها " ١٤٩٠٥" مليون دولارا ، نتيجة الصفقات والطلبات العسكرية التي يعقدها البنتاغون معها

ويعرف "جورج كينان" في كتابه بعنوان "غموم الخطر" الصناعة العسكرية الامريكية بانها "عقدة" وانها تعتبر "ظاهرة" الحياة الامريكية ويقدم الكاتب ادلة واضحة على ان البنتاغون "وزارة الدفاع الامريكية" هو وراء كل هذه الظواهر ، ويقول ان هذه "العادة" تعتبر احد العوامل الرئيسية في الاقتصاد الامريكي وتنعكس على كافة مستويات كافة المستويات في الادارة الامريكية .

ويظهر هذا واضحا من المواقع العديدة التي تحتلها احتكارات الصناعة مثل روكويل انترناشونال وكيمبد مسايلز اند سيبس" جنرال ديناميك" "بوينغ" جنرال الكتريك" وغيرها من شركات واحتكارات الاسلحة

وفي رسالة بعثت للرئيس كارتر عام ١٩٧٩ موقعة من ١٧١ ضابط اميركي يتساءلون عن شرعية الانفراج الدولي ويطالبون بالمزيد من التسلح تبين ان بعض هؤلاء الذين وقعوا على الرسالة لهم علاقات واسعة مع شركات الاسلحة فمثلا تبين ان الجنرال بول فريمان" يحتل موقع تنفيذي في شركة "لينتون اند ستريز" وقد قام بعقد صفقة اسلحة بقيمة ١٠ الف مليون دولار في عام ١٩٧٦ وحده

احتكارات الاسلحة الاميركية

تعتبر احتكارات الاسلحة الامريكية المستفيد الاكبر من خطط حلف ناتو لزيادة السلح وهذه بعض المؤشرات على هذه الاحتكارات

● روكويل انترناشونال .

لها علاقة مباشره في تطوير وتصنيع القنبلة النيوترونية وحصلت هذه الشركة على "٦٠٦" مليون دولارا من ميزانية الابحاث ودعم التطوير وذلك في السنة المالية ١٩٧٦ فقط

● ستحصل شركات "ابروجت جنرال . هيروكليز . بونايند تكنولوجيز . نورثروب . روكويل انترناشيونال . وسننغ هاوس . لوجيسكون . جنوب ديناميك" على اكثر من "٣٠ الف" مليون دولارا لتطوير صاروخ "ام اكس" الذي وافق عليه الرئيس كارتر

● تكلفة الصاروخ ذي الثلاثة رؤوس كانت حوالي "١٦٫٣٠٠" مليون دولار وارتفعت الى ٢٢٫٠٠٠ مليون دولار ووصلت التكلفة عام ١٩٧٧ الى ١٠٣٫٤ مليون دولار وهذه المبالغ تحصل عليها شركة "جنرال ديناميك" .

● شركة بوينغ وجنرال ديناميك حصلت على فوائد ضخمة لتطوير صاروخ "كروس" الذي يباع الواحد منه بمبلغ مليون دولار .

ويسيطر البنتاغون الامريكي على احتكارات بقيمة ٢٠٫٠٠٠ مليون دولار وهذه الاحتكارات تساوي ما تملكه اكثر ٦٥ شركة صناعية في الولايات المتحدة وقد صرف البنتاغون ٣٩ الف مليون دولارا كمموله لـ ١٢٠ الف مزود اسلحة ، عقدوا ٢٠٠ الف عقد بيع سنة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ وحدها

وتفيد الاحصائيات الرسمية ان ١١ بالمئة من الايدي العاملة في امريكا يوظفون في احتكارات الاسلحة كما ان ٥٠ بالمئة من الابحاث وخطط التطوير تستعمل لاغراض الصناعة العسكرية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة

والارقام والمعلومات السابقة يمكنها ان تقدم اكبر برهان على نوايا الامبريالية "السلمية؟" وعلى "رغبتها؟" في المساهمة في الانفراج الدولي ؟!!..

ارباح بعض الشركات الاحتكاريه
بملايين الدولارات

١) ماكدونيل — دوغلاس	٢٤٦٥	٧) جنرال ديناميك	١٠٧٣
٢) لوكهيد ايركرافت	١٥١٠	٨) جرومان	٠٩٨٢
٣) نورثروب	١٤٨٠	٩) لينتون اندستريز	٠٩٧٨
٤) جنرال اليكتريك	١٣٤٧	١٠) روكويل انترناشونال	٠٩٦٦
٥) بونايند تكنولوجي	١٢٣٣	١١) جيوفس ايروكرافت	٠٩١١
٦) بوينغ	١١٧٦	١٢) رايثون	٠٧٨٤

المجموع (مليون دولار) ١٤٩٠٥

تهديد الصناعة في الضفة

ساور القلق اصحاب مصانع الادوية في الضفة من المنافسة المحتملة للادوية المصرية كعملية ملازمة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل

فالضرر الذي لحق بمصانع المنسوجات في بيت لحم ، وغيرها من جراء تهريب المنسوجات المصرية والادوات الكهربائية وبضائع اخرى الى اسواق الضفة والقطاع ، هذه البضائع الغالبة الجودة سببا والرخيصة الاسعار بسبب اعفائها من الضرائب وتشكلها بالتالي منافسا قويا جديدا للبضاعة المحلية التي تثقلها الضريبة ، وهذا الضرر خديطل براسه على اصحاب مصانع الادوية

ويتوقع اصحاب المصانع هؤلاء ان تشهد الضفة والقطاع وهي السوق الوحيد والضيق لصناعة الادوية المحلية منافسة شديدة من الدواء المصري بعد الاسرائيلي من جراء التهريب وبالتالي رخص الاسعار نتيجة عدم دفع الضريبة والكلفة الارخص ثم الارباح الاعرق في الصناعة

ويتوجه اصحاب مصانع الادوية والحريصون على الصناعة الوطنية والصادقة والاطباء والمواطنين بطلب التصدي لما يمكن ان تخلقه هذه المنافسة الغير متكافئة من اخطار على الصناعة الوطنية وتشريد عشرات العاملين فيها .